الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الأدب العربي والفنـــــون

قسم الأدب واللّغـــة العربية

فرع الدراسات اللّغويـــة

تخصص لسانيات عربية

مذكرة تخرّج لنيل شهادة الماستر في الأدب العربي الموسومة بـ:

الشاذّ والمطّرد في اللّغة بين النحّاة والقرّاء

إعداد:

بلقاسم حاج

بجاوي منتصر

الأستاذ المشرف:

د: بن ناصر حنيفي

العام الجامعي: 2018م- 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدّموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.

وقبل أن نمضي نقدم عبارات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهّدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلّما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب النّاصع بالبياض والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

إلى الروح التي سكنت روحي فضيلة

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيئ إلّا قنديل ذكريات الإخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي

بلقاسم حاج

الإهداء

باسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره لنعمته وفضله علي في إتمام هذا العمل،

وإلى صاحب الفردوس الأعلى وسراج الأمة المنير وشفيعها النذير البشير محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي تحياتي إلى من أثقلت الجفون سهرا وحملت الفؤاد هما وجاهدت الأيّام صبرا

شغلت البال فكرا ورفعت الأيادي دعاء، وأيقنت بالله أملا إلى أغلى الغوالي

أمّي العزيزة حفظها الله وأطال عمرها.

كما أهدي أحلى التّحيات إلى من سعى وشقى لأنعم بالرّاحة والهناء

الذي لم يبخل بشيء من أجلي دفعني في طريق النّجاح، الذي علّمني

أن أرتقي سلّم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

إلى إخوتي الأعزاء وكل من رافقوني من أصدقاء.

كما أهدي الشكر الجزيل إلى الأستاذ بن ناصر حنيفي المشرف على هذا العمل.

بجاوي منتصر.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحده والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله الذي تلقى القرآن من لدن حكيم عليه.

أما بعد:

تعد القراءات القرآنية من أخصب حقول الدراسات اللّغوية لما اشتملت عليه من ظواهر بالغة التنوع والتعقيد لا يسع المنشغل بالعربية إلّا أن يلمّ بها ويتعرف على أسرارها وإلّا فعلمه بالعربية ناقص، وقد توالت التصانيف في علوم القرآن وخاصة في مجال القراءات القرآنية متواترتها وشاذها وذلك منذ بدء عصر التّدوين إلى هذا العصر الحديث، واهتم علماء القراءات والقرآن والنّحو بدراسات مكثفة في القراءات وأنواعها وركّز المحقّقون جهودهم في تمييز متواترها من غيره، ولم يزل العلماء على اختلاف مشاربهم يؤلّفون في هذا الفن الجليل حتى تجاوز الاهتمام بالقراءات ما خصّص لها من كتب لتجد لها إلى كتب النّحو واللّغة والفقه سبيلا، فلا غرب أن تجد كتابا ككتاب سيبويه زاخرا بالقراءات القرآنية أوقعت بين الفريقين، النّحاة والقرّاء صراعا حول بعض القراءات التي خالفت قواعد النّحاة ولأجل مثل هذا الصراع والمواقف بين النّحاة والقراء نقف على طرح الإشكاليات الآتية:

ما موقف النّحاة والقرّاء من القراءات القرآنية متواترها وشاذها؟ وكيف تعاملوا معها؟

كيف نظر القرّاء إلى النّحاة حين تعاملهم مع مثل هذه القراءات؟

ولمعالجة هذه الإشكالية اخترنا أن يكون عنوان مذكرتنا: "الشاذ والمطرد في اللّغة بين النّحاة والقراء"

وذلك ومن أجل إثراء الدّراسات الحديثة في تبيان طبيعة هذا الاختلاف ووجهة نظر العلماء والنّحاة والقّراء حول هذا الإشكال، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي في دراسة تاريخ النّحو والقراءات القرآنية ونشأتها، والمنهج التّحليلي الوصفي في دراسة طبيعة الاختلاف بين النّحاة والقرّاء.

وجاء البحث كالآتي: مقدمة، مدخل وفصلين ثم خاتمة.

الفصل الأول: تحدثنا فيه عن موقف النّحاة والقرّاء من القراءات القرآنية المتوترة.

الفصل الثاني: تناولنا فيه موقف النّحاة من القراءات.

ثم أنهينا البحث بخاتمة تضم أهّم النتائج المستخلصة.

من بين أهم المصادر والمراجع المعتمدة في هذا البحث:

المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني وفي أصول النّحو للأفغاني

دون أن ننسى فضل الأستاذ المشرف "بن ناصر حنيفي" الذي شرفنا إلى إشراف هذه المذكرة.

مدخل

النّحو ونشأته:

1- مفهوم النّحو:

أ- لغة: النّحو في الأصل مصدر نحا ينحو إذا قصد، ويقال :نحا له وانحى له وغنما سمّي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه نحوا، لأنّ الغرض به أن يتحرى الإنسان في كلامه إعرابا وبناءً طريقة العرب في ذلك".[1]

قال ابن منظور: "النّحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما نحاه ينحو وينحاه والجمع أنحاء ونحو" قال سيبويه: شبهوها بعتو وهذا قليل وقيل في بعض كلام العرب إنّكم لتنظرون في نحوٍ كثيرة أي في ضروب من النّحو شبّهها بعتو ويقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك وجاء في التهذيب أنّ أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للنّاس: انحوا[2] نحوه فسمي نحوا، وقال ابن السكيت: نحا نحوه إذا قصده ونحا الشيء ينحاه إذا حرفه ومنه سمّي النّحوي لأنّه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب، وقال ابن بزرج: نحوت الشّيء أممته أنحوه وانحاه ونحيت الشّيء ونحوته وأنشد:

فلم يبق إلاّ أن ترى في محله رمادا نحت عنه السيول جنادله.

ب-اصطلاحا: تعريف ابن جني: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية ، والجمع، والتّحقير، والتّكسير، والإضافة، والنّسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع: أي نحوت نحوا، قولك: قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفا، وأصله المصدر "أنشد أبو الحسن:

ترمي الأماعيز بمجمرات بأرجل روح مجنبـــــــات

[1]- أبو بقاء، "اللباب في علل البناء و الإعراب"تح:غازي مختار، ج1، دار الفكر، ط1، ص40.

[2]- ابن منظور، "لسان العرب"ج15، دار صادر، بيروت، ط1، 195، ص39.

يحدو بها كل فتى هيهات وهن نحو البيت عامـــدات[1]

2- سبب وضع النّحو:

نرى السّبب الجوهري في وضع النّحو كان دينيا خالصا، فقد كان الاهتمام الأكبر بالقرآن الكريم حرصا على سلامته وكان ذلك دافعا لتأمل اللّغة العربية والبحث عن القواعد والضوابط يرجع إليها المتكلّمون، ثم صار ذلك ضرورة اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية ويتصل بهذا السبب ما ترتب على انتقال الإسلام إلى خارج الجزيرة العربية، إذ انتقل اللسان العربي الممثل في القرآن الكريم إلى تلك المناطق الجديدة فكان لزاما على أصحاب اللّغات الأخرى أن يتعلموا اللّغة العربية، فهي لغة الدّين الجديد، ولغة كلّ تنقية، تعثرت ألسنة المتعرّبين في النطق العربي أوّل الأمر فأشفق العرب على لغة القرآن من التّمزق على ألسنة الداخلين في دين الله أفواجا، ومن هنا أحسّوا الحاجة إلى ضوابط تعين الراغبين في تعلم اللّغة العربية، ونضيف إلى تلك الأسباب ما بدا على ألسنة بعض العرب من تأثر باللّغات الأخرى وما عتر الألسنة من انحرافات في الأصوات اللّغوية والبينات الصّرفية والتّراكيب.[2]

3- واضع علم النّحو:

ينسب إليه وضع النّحو بإجماع العلماء، وكان ذلك بسبب تفشي اللّحن، والتّحريف الّذي طرأ في تلاوة القرآن الكريم، وقيل: أوّل من تكلّم في النّحو أبو الأسود الدؤلي فقد قيل: إن نقطة البداية كانت حين دخل أبو الأسود الدؤلي على ابنته في البصرة فقالت: يا أبت "ما أشدُّ الحر" رفعت أشدُّ فظنّها تسأله وتستفهم منه: أي زمان الحر أشدُّ؟ فقال لها: شهر ناجر-صفر، فقالت يا أبت إنّما أخبرتك ولم أسألك، فأتى أمير المؤمنين على ابن أبي طالب، فأخبره خبر ابنته، وأبدى له خشيته على اللّغة العربية إذا ما خالطت العجم، فأمره الإمام فاشترى صحفا، وأملى عليه

[1]- ابن جني، "الخصائص"، تح :محمد علي نجارج، الهيئة العامة للكتاب، ط4، 1999، ص34.

[2]- عبادة محمد ابراهيم، "النحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه"، مكتبة الأدب القاهرة، ص8.

الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف، ثم رسم أصول النّحو كلها، فنقلها النّحويون وفروعها.[1]

4- نشأة النّحو و تدرجه:

نشأ النّحو أوّل مرة صغيرا شأن كل كائن، فوضع أبو الأسود الدؤلي منه ما أدركه عقله، ونفذ إليه تفكيره، ثم أقرّ الإمام علي ما وضعه وأشار إليه أن يفتقده فقام بما عهد إليه خير قيام، فلأبي الأسود الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما وترعرع وازدهر على كل الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه وما ابتدعه فازداد فيه التدوين والتصنيف شيئا فشيئا، غير أن هذا العلم لم تطل عليه الأيام كسائر الفنون، فاكتمل وضعه قبلها، والباعث على النشاط فيه والسّرعة شعور العرب بالحاجة إليه قبل كل علم وأن الفتوحات الإسلامية متوالية في الأمصار والعرب متدفقون عليها والامتزاج مستحكم بينهم وبين من دخلوا في حوزتهم وعثير اللّحن منتشر أقذى الأبصار، فهبّ العلماء لا يلوون على شيء منكمشين في تدوينه فكان يسير بخطى فسيحة تبشر بالأمل القوي العاجل، حتى نضج زدنا نباه فتم وضعه في العصر الأموي من دون سائر العلوم اللّسانية، وما استهل العصر العباسي إلّا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق في العراقيين –البصرة والكوفة- وأكمل وأوفى على الغاية في بغداد ولما ينقض العصر العباسي الأول ذلك قبل تمام الثالث الهجري.[2]

القراءات و نشأتها:

1. تعريف القراءات:

في اللّغة: جمع قراءة، والقراءة في اللّغة مشتقة من مادة –قرأ- من مصدر للفعل قرأ، يقال :قرأ، يقرأ، قرآنا، قراءة، فكلّ منهما مصدر للفعل، وهو على وزن فعالة، وهذا اللّفظ يستعمل للمعاني التالية:

[1]- الأصفهاني أبو فرج، "الأغاني"، ج، دار الثقافة، بيروت، د ط، ص297.

[2] -ينظر: الطنطاوي "نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة" دار المعارف، القاهرة، ط2، ص17.

- الجمع و الضم أي ضم الشّيء، إلى بعضه ومنه قولهم "وما قرأت الناقة جنينا" أي لم تضم رحمها على ولد، أو ما جمعت أو ضمت في رحمها جنين.
- التّلاوة: وهي النطق بالكلمات المكتوبة، ومنه قولهم: قرأت الكتاب "أي تلوته."

وسميت التلاوة قراءة لأنها ضمّ لأصوات الحروف في الذهن لتكوين الكلمات التي ينطق بها.[1]

في الاصطلاح: لعلماء القراءات تعريفات متعددة نذكر منها ما يلي:

- تعريف الإمام الزركشي: (ت:794هـ) "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف و تثقيل و غيرها"[2]
- تعريف الإمام ابن الجزري (ت833هـ): "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[3]
- القسطلاني (ت 923هـ): "علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله، واختلافهم في اللّغة والإعراب و الحذف والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل والاتصال وغير ذلك من هيئة النطق و الإبدال، من حيث السماع".
- تعريف طاش كبري زاده (ت962هـ): "هو علم يبحث فيه صور نظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلافات المتواترة، وقد يبحث فيه أيضا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات غير متواترة الواصلة إلى حد الشهرة"[4]
- البنا الدمياطي (ت1117هـ): "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع".

[1]- ابن منظور، "لسان العرب"، ج1،ص132.
[2] -الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، تح:،محمد أبو فضل، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1952، ص318.
[3]- المرجع نفسه، ص319.
[4]- الدمياني، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عش، تح: أنس مهرة، ج1، دار الكتب العلمية، ص6.

- الزرقاني(ت1367هـ) :"هو مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها".

من خلال ما ذكر من التعريفات حول مفهوم القراءات يتضح أن للعلماء في هذا مذهبين

- المذهب الأوّل: يعتبر أن القراءات ذات مدلول واسع فهي تشمل الحديث عن ألفاظ القرآن المتفق عليها والمختلف فيه.[1]

ومن أصحاب هذا المذهب: ابن الجزري وتابعه البنا الدمياطي وغيرهما.

- المذهب الثاني: يرى أصحابه أنّ مفهوم القراءات مقصور على ألفاظ القرآن المختلف فيها وممن أصحاب هذا المذهب الزركشي، والزرقاني. وكلا المفهومين وارد ومراد، لا ينافي بينهما، فلفظ القراءات يطلق تارة ويراد به العلم المشهور كمعرفة القراء من الصحابة ومن بعدهم وكتب القراءات وأسماء مؤلفيها إلى غير ذلك مما يسمى بعلم الدراية، ويطلق تارة أخرى ويراد به أوجه الخلاف في اللّفظة القرآنية من حيث النطق بها وهو ما يسمى بعلم الرواية.[2]

2. نشأة علم القراءات:

لقد نزل القرآن الكريم منجما على قلب الرسول صلى الله عليه وسلم خلال ثلاثة وعشرين عاما. قال تعالى: (وقرآناَ فَرقْنَاه لتَقرَأه عَلى النَاس عَلى مَكث)

أول ما نزل منه قوله تعالى: (اقْرأ باسْم رَبِك الذِي خلق، خَلَق الإنسانَ منْ علق، اقرأ وربُك الأكْرم، الذي عَلمَ بالقَلم، علَم الإنسَان مَا لم يَعْلم).

فهذه الآيات هن أوّل رحمة رحم الله بها الدّنيا، وأول نعمة أنعم الله بها على البشرية وإنّ نزول القرآن منجما هو بمثابة نشوء القراءات، فقد أقرأ جبريل النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف"

[1]- القسطلاني، "لطائف الإشارات لفنون القراءات"، ج1، تح: عامر السيد و عبد الصبور، ص170.
[2]- الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، ص410.

وكان رسول الله -صلى الله عليه و سلم- يعلم الصحابة بعد نزول الآيات مشافهة، وهم بدورهم يعلمونها من سواهم، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي –ص- قال: "أن الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به الآخرين"

ثم إن الصحابة -رضوان الله عليهم- قد اختلف أخذهم وتلقيهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبسبب نزول القرآن على سبعة أحرف، فلما تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال، اختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم، وأخذ تابعي التابعين عن التابعين، وهلم جرا، حتى وصل الأمر على هذا النّحو إلى الأئمة القراء المشهورين، الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات، يضبطونها ويتقنونها وينشرونها.

وحينما استحرّ القتل بالقراء في حروب الردة، أي: بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في حرب المرتدين. خاف عمر بن الخطاب (ت23هـ) من ضياع القرآن بضياع حُفّاظه، فطلب من أبي بكر (ت:13هـ) -رضي الله عنهما- أن يجمع القرآن الكريم، فقال: "إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإني لأخشى أن يستحرّ القتل بالقراء بالمواطن، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن".

فأوكل هذه المهمة لزيد بن ثابت (ت45هـ) كاتب الرسول وشاهد العرضة الأخيرة مع بعض الصحابة، أبي بن كعب (ت:22هـ) وعبد الله بن مسعود (ت:32هـ) وعثمان بن عفان (ت:35هـ).

وقد اعتمدت الأمة في نقل القرآن على الحفاظ، وفي عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وفي فتح أرمينيا وأذربيجان رأى الصحابي حذيفة بن اليمان رضي الله عنه (ت36هـ) هذا الاختلاف، فجاء إلى عثمان وقال له: "أدرك الأمة قبل أن تختلف في كتابها اختلاف اليهود والنصارى".

فأرسل عثمان –رضي الله عنه- المصاحف والمعلمين إلى الأمصار ليعلموهم ويجمعوهم على مصحف وحرف واحد.

كان هذا هو أول بداية لتدوين القرآن مشتملا على القراءات وقد أجمع الناس على الأخذ بالمصاحف العثمانية حتى عدت صحة القراءة لابد لها من توفر شرط موافقة الرسم العثماني بالإضافة إلى موافقة النّحو، ولو بوجه، وصحة السّند، ثم أخذ علم القراءات في التطور والتدوين.

3. مصدر القراءات:

إن مصدر القراءات هو التوقيف والوحي، فالقراءات في الواقع هي جزء من القرآن وقد ثبت بالأدلة القطيعة التي لا تحتمل الشك بأن القرآن الكريم بلفظه ومعناه هو من عند الله عز وجل، ولا دخل لجبريل عليه السلام، ولا للرسول صلى الله عليه وسلم في تبديل أي حرف منه مكان آخر، وبما أنّ القراءات هي جزء من القرآن إذا فهي من عند الله كذلك، ولا دخل لأحد سواء أكان ملكا أو رسولا أو غيرهما، أن يغير فيها شيئا بزيادة أو نقصان أو إبدال .

وأدلة هذا المذهب من القرآن والسنة كثيرة منها:

أ- من الأدلة القرآنية: التي تدل دلالة صريحة على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لا يستطيع أن يبدل حرفا بحرف، أو كلمة بكلمة.

- قوله تعالى: (وإذا تتلى عليهم ءاياتنا بينت قال الذين لا يرجون لقاءنا أئت بقرآن غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي، إني أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم).
- قوله تعالى: (وقرآنا فرقنه لتقرأه على الناس على مكث ونزلنه تنزيلا).

ب- من الأدلة النبوية: إذا كان القرآن صريحا بأن مصدر القراءات هو الوحي فالسنة النبوية في ذلك أيضا، ومن أدلّتها:

- ما رواه البخاري عن عباس رضي الله عنهما: أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "اقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل استزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف".
- فإن المصدر الوحيد للقراءات القرآنية إنّما هو وحي السماء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بلغة بكل دقة، وبكلّ حركة إلى أصحابه فكان يقرئهم القرآن كما أنزله الله عليه.

الفصل الأوّل

تمهيد:

القرآن الكريم بجميع قراءاته نزل بلسان عربي مبين كما أخبر الله تعالى إذ يقول: (وَإِنَهُ لتَنْزيلُ رَبِّ العَالَمِين، نَزَلَ بِه الرُوحُ الأَمِين، عَلَى قَلْبِك لتَكونَ منَ المُنْذرينَ، بلِسَانٍ عَرَبِي مبين). نزل بلغة عربية هي لغة قريش، وقد أخذ الناس يقرؤون القرآن بقراءاته المتعددة دونما حدوث أي لحن لدى العرب في نطقهم وقراءاتهم حتى اختلط العرب بالأعاجم وبعد الزمن وحدث اللحن في لغة العرب فاحتاج الناس إلى ضابط اللغة فبدأ تدوين علم النحو والذي اتخذ من القراءات القرآنية مصدرا من مصادره التي تبنى عليها قواعده على اختلاف بين علماء النّحو في مدى الأخذ بالقراءات مما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: النّحاة والقراءات القرآنية المتوترة.

1- منهج النّحاة في الاستدلال بالشواهد:

أ- المذهب البصري: بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر، فتجافوا عن كل شاهد متحول ومفتعل وآية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيبويه، وقد اعترفت له شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده، فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام غير مكترثين بما جاء مخالفا لها مما لا ظهير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول. فهمّ بعدئذ إمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندسّ من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، وإما أن يلتمسوا الضرورة إذا[1] كان في نظم، فإن اعتاص كل ذلك عليهم فإنّهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في وصف المحفوظات التي لا يقاس عليها.

ب-المذهب الكوفي: لقد عرفت أن الكوفيين تأخروا عن البصريين في هذا العلم حقبة طويلة، وذلك لانصرافهم أولا عن التلقي عنهم ربا بأنفسهم عن الأخذ منهم، وما لبثوا أن شغلهم الشعر ورواياته والأدب وطرائقه، فاستأنسوا بهذا وتناقلوا به على البصريين مدة طويلة لم يشاركوا فيها البصريين النظر إلى علم النّحو، تنبه الكوفيون بعدئذ، وصحوا من سباتهم، وأرادوا مساهمة البصريين فيه بعد أن عرفوه منهم، وشق عليهم أن تنماع شخصيتهم في البصريين إن لم يكن لهم نحو خاص لا ينتحون فيه اتجاه البصريين ولديهم في معتقدهم من الوسائل ما يهيّأ لهم نيل مأمولهم، فاستمعوا من الأعراب الثاوين بالكوفة، وقد كانوا أقل عددا وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة، وإن كان منهم لفيف من بني أسد غيرهم إلا أن أغلبهم اليمانيون، وأهل اليمن في عين أهل التمحيص ممن لا يستند إليهم لخلاصهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الأمصار[2].

من ذلك كله ترى أنه لم تتهيأ لهم بيئة تصلح أن تكون منبعا لنميز هذا الفن كبيئة البصريين بمن فيها وفي أرباضها و مادنا منها من العرب الخلص، يضاف إلى هذا ما استفزّهم للعمل

[1]- الطنطاوي محمد ، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص130.

[2]- المرجع نفسه، ص129.

حثيثا في إبراز فن لهم يضارع الفن البصري غيرة منهم وحنقا على البصريين، فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه، فعثرت لهم عجلة الرأي ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجا مطاوعة لمناديهم إلى الاكتفاء بالشّاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين، قال الأندلسي: "الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جوازا شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا بوبوا عليه بخلاف البصريين"[1].

وأول من سن لهم طريقة التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي "ذلك أن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللّحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلا ويقيس عليه حتى أفسد النّحو"[2].

كانت نزعة الكوفة في عمومها تخالف نزعة البصرة في عمومها أيضا، ولا جزم أن هذا الاختلاق إنما كان بفعل الطبيعة البلدية التي لا يرد قضاؤها في النفوس والعقول والعلوم والدربة وما إلى ذلك، فكان حتما مقضيا أن يسلك البصري في أصول مذهبه مسلك الشدة والمحافظة على المأثور، وأن ينهج الكوفي في أصول مذهبه طريق السهولة والرواية ومن ثمة اختلف مبنى المذهبين في قواعدهما على ما تقدم تفصيلا[3].

2- موقف النّحاة من القراءات القرآنية:

شغلت القراءات أذهان النّحاة منذ نشأة النّحو، ذلك لأن النّحاة الذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قراء كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو والثقفي، ويونس والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النّحوية ليلائموا بين القراءات والعربية بين ما سمعوا ورووا من القراءات وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب.

- فأبو عمرو بن العلاء كما يحدثنا أبو عبيدة كأن يقرأ: (لاتخَذتَ عَلَيْهِ أَجْرَا)[4] قال أبو عبيدة: فسألته عنه قال: هي لغة فصيحة.
- وأنشد قول الممزق العبدي:

[1]- المرجع السابق، ص140.
[2]- المرجع السابق، ص141.
[3]- المرجع السابق، ص142.
[4]- سورة الكهف، الأية77.

وقد اتَخَذْتَ رجلي إلى جنبِ غرزها نسيفاً كأفحوص القطاة المطرق[1]

- وكان أبو عمرو يؤيد قراءة النصب في قوله تعالى: (ثُمَ لنَزْعَن مِنْ كُلِ شِيعَة أَيُهُم أَشَد)[2]
- قال أبو عمرو: خرجت من الخندق -خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة أسمع أحدا يقول: "أضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصبون"[3]
- وأبي اسحاق كان يقرأ: (و المُقِيمِي الصَلاَة)[4] بالنصب.
- قال أبو الفتح: أراد المقيمين، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة.[5]
- ابن كثير كان يقرأ: (و إِنْ تَكُ حَسَنَة)[6] بالرفع.
- الخليل كان يقرأ:(حَتَى يَصْدُر رعاء)[7].
- كان عيسى يقرأ:(**مِنْ نَهَار بَلَاغًا**)[8] فقال له ابو الفتح: هو على فعل مضمر أي بلغوا أو بلغوا بلاغا.

ولما استقرت قواعد النّحو مسجلة في الكتاب، وظهرت مدرسة البصرة والكوفة، اتجه النّحاة آخذين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة، ورافضين ما لم يقبله القياس، أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى.

كانت دائرة الخلاف تتسع وتضيق تبعا لبعد القراءات عن الأصول والمقاييس أو قربها منها.

ولم تكن الخلافات النّحوية في مجال القراءات وقفا على البصريين والكوفيين، بل تجاوزت ذلك إلى المذاهب النّحوية والآراء الشّخصية لمشاهير النّحاة، حيث كثر بينهم الجدل حول هذه القراءات واحتدم النزاع.

---

[1]- السيوطي أبو فضل جلال الدين، الأشباه و النظائر، تح: محمد عبد القادر، ج3، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، ص41.

[2]- سورة مريم ، الأية69.

[3]- ينظر: ابن الأنباري، البيان في غريب اعراب القرآن، ص201.

[4]- سورة الحج، الآية 35.

[5]- ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات و الإيضاح عنها -علي نجدي و عبد الفاتح شبلي، ج2، منشورات لجنة إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، د ط، ص115.

[6]- سورة النساء، الآية 40.

[7]- سورة الأحقاف، الآية23.

[8]- سورة الأحقاف، الآية 35.

فالبصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات المتواترة إلا بالقليل النّادر الّذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، وذلك كاستدلالهم مثلا في "كلا وكلتا" بقراءة حمزة والكسائي.

وبيان ذلك أن البصريين يذهبون إلى أن "كلا و كلتا" فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية والألف فيهما، كالألف في عصا ورحا، ويستدلون على الألف فيهما ليست للتثنية إنها تجوز إمالتها، قال تعالى: (إمَّا يَبْلُغَن عِنْدَكَ الكِبَر أحَدُهُمَا أو كِلَاهُمَا)[1] وقال تعالى: (كِلتَا الجَنَتَين آتَتْ أكُلَّها)[2]. قرأها حمزة والكسائي وخلف الإمالة فيهما ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأن الألف التثنية لا تجوز إمالتها.[3]

أما الكوفيون لم يتحفظوا في مجال القراءات رووا القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره، و لهذا كان مصدر لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها لأنّ في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس وتستمد الأصول.[4]

أنّ للكوفيين كما للبصريين نصيبا غير قليل في نقد القراءات وليس الأمر كما شاع لدى الكثير من الباحثين أن أصحاب المذهب الكوفي قد اتسعت أحكامهم فقبلوا الكثير من القراءات التي ردّها البصريون الذين حاولوا أن يخضعوا القرآن الكريم وقراءاته إلى أصولهم وأقيستهم فما وافقت فيها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما ابتها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ.

بل يمكن القول إن أوّل من اتجه بالنقد المباشر للقراءات بل وإتهام القراء أيضا إنما هو الفراء رأس الكوفيين بعد شيخه الكسائي في كتابه: معاني القرآن الذي يعد أو الكتب المؤلفة التي فتحت هذا الباب، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها[5]

[1]- سورة الإسراء، الآية 23.

[2]- سورة الكهف، الآية32.

[3]- الأنباري أبة البركات، الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تح: محمد عبد الحميد، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1987، ص448.

[4]- مكرم عبد العال، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص57.

[5]- ينظر: مختار أحمد، دراسة في النّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، تح: محمد علي نجار، دار السرور القاهر،ص174.

- قوله: وقد قرأ بعض القراء: (ليُجزى قوما) وهو في الظاهر لحن[1] وفي المصحف (لَيجْزى قومًا).[2]
- قوله تعالى:(واتَقُوا اللّه الذِي تَسَاءلُون بهِ و الأَرحَام).[3]

وفي قراءة حمزة بجر الأرحام، يقول الفراء: "وهو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح لأن العرب لا ترد محفوظا على محفوظ، وقد كني عنه وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه".[4]

- وفي قوله: "ارجعوا إلى أبيكم فقولوا يا أبانا إن ابنك سرق"، يقول الفراء: ويقرأ سرق ولا أشتهيها لأنها شاذة.

3- أساب تلحين النّحويين للقراءات:

اعتمد النّحويون في تلحين القراءات على جملة من الأسباب، منها:

أ- أنهم كانوا يحتكمون إلى قواعدهم التي قعدوها هم، أو قوانينهم التي سنوها، فرد البصريون قراءات متواترة، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عام، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة وغيرها.

ب-أحيانا يخفى توجيه القراءة على بعض النّحويين، فيسارع إلى ردّها كقراءة حمزة –هئت لك- بكسر الهاء، وفتح التاء، التي قال عنها أبو علي الفارسي أنها وهم من الراوي.[5]

وكقراءة حمزة: (إلا أنْ يَخَافا)[6] بالبناء للمفعول، قال الفراء عنها: ولا يعجبني ذلك.[7]

وكقراءة ابن كثير: (إن قَتلهُم كَانَ خِطاء كَبيرَا)[8]، قال أبو حيان في البحر: "قال النحاس: لا أعرف لها وجها".[9]

---

[1]- الفراء أبو زكريا، معاني القرآن، ج3، عالم الكتب، 1983، ص46.
[2]- سورة الجاثية، الآية14.
[3]- سورة النساء، الآية1.
[4]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص252.
[5]- أبي عبد الله بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم، ج4، دار الشرق، بيروت، ص420.
[6]- سورة القرة، الآية239.
[7]- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص145.
[8]- سورة الإسراء، الآية 30-31.
[9]- حمد أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج2، دار الفكر، بيروت، 1992، ص32.

ج- ينظر بعض النحويين إلى الشائع من اللّغات، ويغفل عن غيره، كقراءة ابن عامر: (يدعون ربهم بالغدوة)[1]

جاء في الكتاب: في "غدوة" لغتان، اللّغة الأولى: استعمالها معرفة، علم جنس فلا تدخل عليها "أل" واللّغة الثّانية: استعمالها نكرة، فيجوز تعريفه.[2]

إلّا أنّ أبا عبيدة لحن ابن عامر، وقال إنّما قرأ تلك القراءة اتباعا لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنّهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو الصلوة والزكوة.[3]

د- رد بعض النحويين قراءة ربما وافقت القياس، كقراءة أيمة بالياء، وقد قال الزمخشري: "فأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة ومن صرح بها فهو لاحن"[4]، وهي قراءة نافع في أحد وجهيه، من طريق طيبة النشر[5].

4. وضع النّحاة القواعد النّحوية اعتمادا على القراءات القرآنية:

إذا تتبعنا ما ورد في المراجع النّحوية –من القراءات وما ورد حولها من أراء وقواعد- يتبين لنا الأثر الذي خلّفته القراءة في القاعدة النّحوية، وبنائها ولإيضاح هذه الحقيقة نقول: إنّ القراءات قذ اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية خمسة مظاهر هي:

1/قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة أو شاركت في بناء تلك القواعد.

2/قراءات أيدت بها قاعدة نحوية.

3/قراءات ردت بها قواعد نحوية.

4/قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة

5/قراءات تولدت عنها طرائف نحوية.[1]

---

[1]- سورة الكهف، الآية28.

[2]- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج2، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ص48.

[3]- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص132.

[4]- بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج2، دار الفكر، ص142.

[5]- علي النوري السفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، مطبعة مصطفى الحلبي، ط3، 1954، ص114-115.

وفيما يلي أمثلة لكل مظهر من هذه المظاهر تبين مدى تأثير القراءات على المظاهر الخمسة.

أولا: قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد:

وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد أو شاركت في بنائها لا نستطيع حصرها لأنّ هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان، مما يدلّ دلالة واضحة على أن القراءات كان لها أثر في تقعيد كثير من القواعد التي لم تكن موجودة قبل القراءة أو أسهمت بقوة في بناء القاعدة.

فمن القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها وهي قواعد عامة ما يلي:

أ- قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء السببية بعد الرجاء، حملا للرجاء التمني: وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص، لقوله تعالى: (لَعلَى أَبلَغ الأُسبَاب أسْبَابَ السَمَوات َفأطَلَع)[2] بنصب "أطلع" كما أخذت كذلك من قول القائل:

علَ صُروفَ الدهرِ أو دولاَتها تدلُنا اللمَة منْ لمَاتها[3]

بنصب تستريح بعد الفاء فتَستَريح النَفس زَفَراتِها

وقد منع البصريون ذلك وتأويله بما فيه بعد وأقرّه الفراء وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن في قوله تعالى: (وَما يدرِيك لَعلَه يَزكَى أو يذكر فتَنفَعَه الذِكْرَى).[4]

ب- قاعدة حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف أو جزمه على العطف أو نصفه بإضمار أن: أخذت هذه أخذت هذه القاعدة من القراءات التي قرِء بها، قوله تعالى: (وإنْ تَبدُوا مَا فِي أنْفُسِكم أو تَخفُوه يَحَاسِبكم بِه الله فيَغفِر لمَن يَشَاء)[5]

---

[1]- اللبدي محمد سمير، أثر القرآن و القراءات في النّحو العربي، دار الكتب المصرية، الكويت، ط1، ص347.

[2]- سورة غافر، الآيتان 36-37.

[3]- الأشموني علي، شرح ألفية ابن مالك، ج3، دار الكتب العربية القاهرة، ص314.

[4]- سورة عبس، الآية3-4.

[5]- سورة البقرة، الآية284.

فقد قرأ ابن عامر وعاصم من السبعة برفع "فيغفر" كما قرأ غيرهم بالجزم وقرأها ابن عباس رضي الله عنهما بالنصب، وهي قراءة شاذّة كما أخذت من قوله تعالى: (مَن يُضْلِل الله فلاَ هَادى لَه ويَذرُهم فِي طُغْيَانِهم يَعمَهون)[1] قوله: يذرهم حيث قرئ بالوجوه الثلاثة.[2]

وقد أسهمت هذه القراءات في بناء هذه القاعدة مع قول النابغة:[3]

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام.

ثانيا: **قراءات أيدت بها قاعدة نحوية:**

لم يقتصر أثر القراءات في القاعدة النّحوية على بنائها أو استنتاجها منها بل تعداه، كذلك إلى تأييد القاعدة وتثبيتها، فقد كان العلماء يلقون بآرائهم وقواعدهم يلتمسون لها ما يستطيعون الحصول عليه من أدلة وشواهد من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الشعر والنثر، بمقدار ما يكون عليه دليل القاعدة من قوة وصحة تكون عليه القاعدة من الثبات والصحة كذلك ومن القواعد التي حظيت بتأييد القراءات لها ما يلي:

1- حذف المضاف إليه مع "قبل وبعد" دون نيته لا لفظا ولا تقديرا:

وقد أيدت بقراءة قوله تعالى: (للهِ الأمرِ مِن قَبلُ ومِن بعدُ)[4] بتنوين كلمتي: "قبل وبعد" على اعتبار أنهما قد قطعتا على الإضافة لفظا ومعنى وهما في هذه الحالة نكرتان لتنوينهما.[5]

2- الاسم المقترن ب "أل" المعطوف على منادى السبعة بقوله تعالى: (يا جِبَال أوبِي مَعَه والطَير)[6] كما أيد الرفع –الطير- بقراءة أختارها الخليل وسيبويه .

3- رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد "حتى": أيدت هذه القاعدة بقوله تعالى: (وَزلْزلُوا حتَى يَقُول الرَسُول)[1] وبذلك رفع الفعل المضارع لدلالته على الحال، وذلك حسب قراءة نافع.

---

[1]- سورة الأحقاف، الآية186.

[2]- عمر أحمد مختا، مكرم عبد العال، معجم القراءات القرآنية، ج2، ص426.

[3]- زياد بن معاوية، ديوان النابغة، تح: محمد الفضل ابراهيم، دار المعارف، ص414.

[4]- سورة الروم، الآية 04.

[5]- ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ص270.

[6]- سورة سبأ، الآية10.

4- نصب الاسم المشغول عنه، إذا لم يقم سبب لوجب نصبه أو رفعه: أيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى:(جَنَات عَدنٍ يدخُلُونَها ومِن صَلَحَ من آبائِهم...)[2] بنصب جنات، كما أيدت هذه القاعدة بقول الشاعر[3]

فَارِسَا مَا عَادروه ملحمَا غير زمِيل ولا نكس وَكِل.

5- قد تحذف الصفة ويبقى موصوفها: قد استدل النّحاة لهذه القاعدة بقوله تعالى: (يَأخُذُ كُلَ سَفينَة غَصْبا)[4]، فالسفينة موصوفة وقد حذفت صفتها وهي كلمة "صالحة" أي أخذ كل سفينة صالحة غصبا وقد أيد وجود الحذف وصحته بقراءة وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة "صالحة" غصبا.

ثالثا: قراءات ردت بها قاعدة نحوية:

لم تقتصر مهمة القراءات على توليد القاعدة النّحوية أو دعمها أو تأييدها بل كانت في بعض الأحيان ناقضا لهذه ودافعا لها، فقد اعتمدت بعض المذاهب كما اعتمد بعض النّحاة على القراءات في نقض ما قد يرى غيرهم من آراء لم تنل موافقتهم أو تأييدهم فتراهم قد اتخذوا من القراءة دليلا عكسيا على صواب ما يرون وخطى ما يراه غيرهم، فمن ذلك ما يلي:

1- قاعدة بناء "حيث" على الضم وعدم إعرابها: وقد نقضت هذه بجواز إعرابها في ذلك على قراءة من قرأ "حيث" بالكسر في قوله تعالى: (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون).

2- قاعدة إضافة الزمن المبهم إلى فعل معرب أو جملة اسمية، ووجوب إعرابه عند البصريين.

وقد نقض هذا الوجوب بقراءة نافع لقوله تعالى: (هذا يَوم يَنفَعُ الصَادِقِين صِدقَهُم)[5] بفتح "يوم" وقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ولقوله تعالى: (يَوم لاَ تَملكُ نَفس لنَفسِ

---

[1]- سورة البقرة، الآية214.
[2]- سورة الرعد، الآية 23.
[3]- الأشموني، المرجع السابق، ص82.
[4]- سورة الكهف، الآية 79.
[5]- سورة المائدة، الآية119.

شَيئًا)[1]، بالفتح كذلك[2] ونستطيع كذلك أن نعتبر من هذا النوع كل قراءة اعتمد عليها النّحاة وترتب عليها استثناء من عموم أو حكم معلوم كقاعدة تأنيث الفعل للفاعل، وهي من القواعد التي اختص بها ابن مالك.

رابعا: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة:

كانت القراءات أحيانا سببا في اختلاف النّحاة في توجيه الآية القرآنية من حيث إعرابها ومن ذلك ما يلي:

- قراءة قوله تعالى: (لَيْسَ البرَ أن تُولوُاً وجُوهَكم قبلَ المشْرق و المَغرِب)[3]، بنصب "البر" وهي قراءة سبعية، وقد قرئت بالرفع كذلك، فعلى النصب يكون لفظ يكون اسمها، هو أقوى بحسب المعنى.
- قراءة قوله تعالى: (وقَال إنَما اتَخَذتم منْ دونِ اللهِ أوثَنا مَوَدة بينَكم)[4] برفع ونصب مودة.
- إذا قرئت بالرفع كانت "ما" اسم موصول بمعنى الذين وهي اسم "إن" والمعنى إنّ الذين اتخذتموهم أوثانا من دون الله مودة بينكم.
- إذا قرئت بالنصب كانت "ما"، "أوثانا" مفعولا به أول "مودة" مفعولا به ثانيا، أو مفعول لأجله.
- قراءة قوله تعالى: (ويَسْألُونك مَاذا يُنفِقُون قُل العَفو)[5] قرئت كلمة "عفو" بالنصب وبالرفع، وعلى القراءتين يختلف الإعراب الآية: فعلى نصب العفو تعرب "ما" مفعولا به لينفقوا، وعلى قراءة الرفع تعرب "ما" استفهامية، وهي مبتدأ و"إذا" موصولة، والعفو "خبر" لمبتدأ محذوف تقديره "المنفق".[6]

[1]- سورة الانفطار، الآية19.
[2]- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص353.
[3]- سورة البقرة، الآية177.
[4]- سورة العنكبوت، الآية25.
[5]- سورة البقرة، الآية219.
[6]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص227.

- قراءة قوله تعالى: (هَيتَ لَكَ)[1] فقد قرأت كلمة "هيت" بفتح الهاء، كما قرئت بكسرها، فعلى الأولى تعرب اسم فعل ماض بمعنى تهيأت أو اسم فعل أمر بمعنى أقبل وعلى قراءة الكسر تكون فعلا بمعنى تهيأت.[2]

خامسا: قراءات تولدت عنها طرائف نحوية:

لقد استحدثت القراءات بعض الغرائب النّحوية التي بعدت عن المألوف بين الناس و هذا يعني أنّ القراءة نتجت عنها قاعدة غير مألوفة أو شائعة و لعلّ ذلك من الأسباب التي جعلت النّحاة يقولون تلك العبارة المشهورة: عجبت لنحوي يخطئ، بمعنى أنّ مجال الكلام و تعدد الوجوه في القول الواحد له من القواعد ما يبرره ويصححه دون أن يستطيع أحد تخطئته طالما أنّ ما يؤيده من صريح القول ومأثورة ومن أمثلة القراءات عنها مثل هذه الغرائب ما يلي:

- النصب بأن المضمرة في غير المواضع المقررة لذلك: ويعد هذا النصب غريبا ولم يؤيد من كلام العرب إلا بالقليل المأثور كقول الشاعر:

ألاَ أُيُ هذا الزَجرِي احضر الوَغَى وأن أشْهد اللذَات هَل أنْت مُخلَدي.

وكقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقولهم: خذ اللّص قبل أن يأخذك.[3]

كما أيدت كذلك بقراءة النصب "فيدمغه" من قوله تعالى: بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق.

- جر لات للزمان: و المعروف أنّ "لات" تنصب ما بعدها[4] ولكن الفراء يرى أنها قد تجر الزمان الواقع بعدها وقد اعتمد في هذا القول على من قرأ قوله تعالى: (ولاَت حِينَ مَنَاص)[5] بجر لفظ –حين- ولا يخفى ما في ذلك من الغرابة والخروج عن المألوف في مثل هذا اللفظ.

---

[1]- سورة يوسف، الآية 23.
[2]- ابن هشام ، مغني اللبيب، المرجع السابق، ص298.
[3]- آل اسماعيل، علم القراءات ، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية،ص428.
[4]- ينظر: الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ص206.
[5]- سورة ص، الآية3.

- نصب الفعل المضارع بعد الحصر إذا كان مقترنا بالفاء:[1] وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة قوله تعالى: (وإذا قُضِي أمرًا فإنَمَا يَقُولُ لهُ كُنْ فَيكُون)[2] بنصب الفعل المضارع لاقترانه بالفاء ووقوعه بعد إنّما الحاصرة، ولم يتوفر في هذه الحالة ما يبرر المضارع بالشّروط والحالات التي عهد نصبه عليها إذا اقترن بالفاء.

وإلى غير ذلك من الأمثلة التي لا يتسع المجال لسردها ولعل فيها -من الأمثلة التي تبين ما للقراءات من أثر في النّحو العربي– كافية ولا أدل على تأثير القراءات في النّحو ما نراه من المؤلّفات لعلماء النّحو والقراءات ككتب إعراب القرآن و كتب الاحتجاج بالقراءات المتواترة وما ألّف من كتب الدّفاع عن القراءات التي ردّها النّحاة.[3]

[1]- ابن الجزري، المرجع السابق، ص220.
[2]- سورة البقرة، الآية 117.
[3]- آل اسماعيل، علم القراءات، ص430.

المبحث الثاني:

1- أركان القراءة الصحيحة:

لكي تكون القراءة صحيحة لا بد من توفر ثلاثة شروط أجمع عليها علماء هذا الفن فإن نقص شرط منها انتفت الصحة عن القراءة، وكانت غير صحيحة، و بهذه الشروط يحكم على قراءة ما أنّها قرآنية، أو يحكم بقرآنيتها. وهذه الأركان أشار إليها ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها في القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا إنكارها".[1]

أ- كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه:

موافقة القراءة لوجه من أوجه النّحو –اللّغة العربية- سواء أكان هذا الوجه في الذروة العليا من الفصاحة، أم كان أنزل من ذلك مجمعا عليه، أم مختلفا فيه لا يضر مثله مع قوته، ولا يشترط في قبول القراءة أن تكون موافقة لفصاحة الأوجه من اللّغة، ولا أن موافقة لوجه مجمع عليه بين النّحاة. بل متى ثبتت القراءة عن الأئمة وجب قبولها، ولو كانت موافقة لوجه مجمع عليه أو مختلف فيه، ولذا لا يعد إنكار بعض النّحاة لقراءة ما قمحا فيها و سببا في ردها.[2]

ب-وافقت أحد المصاحف ولو احتمالا:

تكون موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وهذه الموافقة قسمان:

الموافقة التحقيقية: وهي الموافقة الصريح نحو (إنْ يَنصُركُم الله فلاَ غَالبَ لكُم)[3]. فكلّ كلمة في هذه الآية موافقة تحقيقا رسم المصاحف، ومثل ذلك قوله تعالى:(إنْ جَاءَكُم فَاسِقُ بنَبأ فتبَيَنُوا)[4]، فكلمة "تبينوا" بما اشتملت عليه من قراءتين موافق لرسم المصاحف تحقيقا لأن جميع المصاحف العثمانية كتبت مجردة من النقط والشكل فكانت محتملة لأكثر من قراءة، وكانت كل قراءة موافقة الرسم تحقيقا فهي: "فتبينوا"، "فتثبتوا".

---

[1]- ابن الجزري، المرجع السابق، ص18.

[2]- الرعيني أبو عبد الله، الكافي في القراءات السبع، تح: عبد السميع الشافي، دار الكتب العلمية، لبنان، 2000، ص10.

[3]- سورة آل عمران، الآية160.

[4]- سورة الحجرات، الآية06.

الموافقة التقديرية: ويقال لها الموافقة الاحتمالية، الموافقة غير الصريحة وهي الموافقة في التقدير والاحتمال فحسب، وذلك مثل قراءة (مَالِكِ يَوم الدِين)[1] بإثبات الألف فيها فإن هذه القراءة لا توافق الرسم تحقيقا وصراحة، لأنّ هذه الكلمة كتبت بحذف الألف في جميع المصاحف ولكنّها توافقه في التقدير والاحتمال فحسب، إذ يقال على هذه القراءة أنّ الألف قد حذفت من هذه الكلمة "ملك" في رسم المصحف اختصارا مع ملاحظتها وتقدير وجودها في الكلمة فأصلها "مالك"[2]

2- صحّة السّند:

صحة إسناد القراءة بأن يرويها عدل ضابط عن مثله من أوّل سند إلى آخره حتى تنتهي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير شذوذ ولا علة قادحة، وتكون القراءة مع ذلك كله مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له.[3]

3- الاختلاف على مقاييس القراءة الصحيحة:

- يقول ابن مكي ابن ابو طالب و ابن الجزري ومن معهما: وهو أنّه لا يشترط لثبوت القراءة "التواتر" وإنّما يكتفى "بصحة السند" واشتهار القراءة و تلّقي الأمة لها بالقبول، بحيث يكسبها ذلك قوة تغني عن اشتراط التواتر.[4]

قال ابن الجزري شارحا مراده بالعبارة –صح سندها- "فإنّنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شد بها بعضهم"، وقال في المنجد: أما القراءة الصحيحة فهي على قسمين: "الأول ما صح سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية و الرسم وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله و تلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتبرة، أو كمراتب القراء في المد ونحو

[1] -سورة الفاتحة، الآية04.
[2] - المرجع السابق، ص11.
[3] - المرجع نفسه، ص12.
[4] - ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر، ص8.

ذلك، فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي صلى الله عليه وسلم من الأحرف السبعة وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة و إن لم يبلغ مبلغها..."[1]

وقال في معرض ردّه على من اشترط التواتر: "وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السّند وزعم أنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر، وأنّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به القرآن، وهذا مما لا يخفي ما فيه، فإنّ التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنيين الآخرين مع الرسم وغيره إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا على النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا سواء وافق الرسم أم خالفه وإذا اشترطنا التّواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم."[2]

و ممن يمكن عدّه لا يشترط التّواتر فقد قال في الإبانة: "وإنّما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أنّ ما صحّ سنده واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها ولو رواه سبعون ألفا مفترقين أو مجتمعين، فهذا الأصل الذي بني عليه من قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف فاعرفه وابن عليه."

وقال أيضا: قسم يقرأ به اليوم، وذلك إذا اجتمعت فيه ثلاث خصال وهي:

- أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم.
- ويكون وجهه في العربية التي بها القرآن شائعا.
- ويكون موافق خط المصحف.
- ومن بعد مع من لا يشترط التواتر: أبو عمرو بن الصلاح فقد قال: "يشترط أن يكون المقروء به تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا، أو استفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع"[3]

[1]- ابن الجزري، المرجع السابق، ص11.
[2]- المرجع نفسه، ص12.
[3]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص14.

أبو شامة: فقد ذكر قول البغوي: فأمّا القراءة باللّغات المختلفة مما يوافق الخطّ و الكتاب فالفسحة فيه باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها بنقل العدول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال تعقيبا عليه: "ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكتفي الآحاد الصحيحة مع الاستفاضة وموافقة المصحف وعدم المنكرين لها نقلا وتوجيها من حيث اللّغة، والله أعلم".

- قول الجمهور: وهو أنه لا يكتفي لثبوت القراءات القرآنية بصحّة السّند بل يشترط التواتر، قال أبو القاسم النوري في شرحه للطيبة: "القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة هو ما نقل بين دفتي المصحف نقلا متواترا، وكل من قال بهذا اشترط التواتر وحينئذ فلا بد من التوتر عند الأئمة الأربعة، صرح بذلك جماعات كابن البرة، بن عطية والنووي، والزركشي والسبكي والاذرعي وعلى ذلك أجمع القراء ولم يخالف من المتأخّرين إلا مكي وتبعه بعضهم"[1]

قال الشيخ على النووي السفاقسي: "مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والحدثين والقراء أنّ التواتر شرط في الصحة القراءة، ولا تثبت بالسّند الصّحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية ، والعربية"، وقال أيضا: "وهذا –أي القول بالاكتفاء بصحة السند- قول محدث لا يعول عليه ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن".

وقال الجعبري: ضابط كل قراءة، واتر نقلها، ووافقت العربية مطلقا ورسم المصحف ولو تقديرا فهي من الأحرف السبعة، وما لا يجتمع في ذلك فشاذ".[2]

4- وجوه الاختلاف في القراءات:

الاختلاف في اللّغة أن يكون الأمر في جهة والآخر في جهة أخرى يعني التضاد وفي اصطلاح القراء أن يذهب إمام من الأئمة القراءات إلى أن ينطق حرفا من حروف القرآن مخالفا به غيره من القراء وقد عرف بذلك الحرف بسبب المواظبة عليه و لزمه والإقراء به والاختبار

[1]- المرجع نفسه، ص14.
[2]- المرجع السابق، ص15.

به ثابتا ذلك من الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قسم العلماء نسبة القراءة إلى الأئمة ومن بعدهم إلى أربعة أقسام:

- القراءة: إذا نسبت إلى أحد الأئمة كقراءة نافع رحمه الله مع اتحاد الرواية والطرق.
- الرواية: إذا نسبت إلى الراوي عن الإمام كرواية قالون عن نافع.
- الطريق: إذا نسبت الراوي عن الراوي عن الإمام كطريق أبي نشيط عن قالون.
- الوجه: إذا نسبت إلى اختيار القارئ.[1]

أ- أوجه الاختلاف:

قد تتبع كثير من العلماء القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها محاولين حصر وجوه الاختلاف فيها وهؤلاء الأعلام مثل: ابن قتيبة، والفخر الرازي، وابن الجزري و ابن عبد البر[2]

يقول ابن قتيبة: وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات، فوجدتها سبعة أوجه:

- الوجه الأوّل: الاختلاف في اعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، و لا يغير معناه، نحو قوله تعالى: (هَؤلاَء بَناتي هُن أطْهر لَكم)[3] و– أطهر– بالفتح
- الوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في اعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب، نحو قوله تعالى: (رَبنَا بَاعِد بَينَ أسفَارنَا)، (و رَبنَا باعِد بيْن أسْفارِنا)[4]
- الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها في الكتاب، ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى: (وانْظُر إلَى العِظَام كَيفَ نُنشِزهَا)[5] ننشرها بالراء.

[1]- الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص18.
[2]- المرجع السابق، ص19.
[3]- سورة هود، الآية78.
[4]- سورة سبأ، الأية19.
[5]- سورة البقرة، الآية259.

- الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة، بما يغير صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو قوله: "إن كانت إلا زقية واحدة" وصيحة.[1]
- الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها و معناها نحو قوله تعالى و (طَلْع منْضُود) في موضع (وطلْح منضُود)[2]
- الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى: (وجاءت سكرة الموت بالحق) وفي موضع آخر (وجاءت سكرة الحق بالموت).[3]
- الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: (وما عملته أيديهم).[4]

[1]- سورة يس، الآية35.
[2]- سورة الواقعة، الآية29.
[3]-سورة ق، الآية19.
[4]- سورة يس، الآية35.

الفصل الثاني

تمهيد:

للنّحاة في تفسير ما يخالف المطرد تفسيرات لجأوا إليها حين وجدوا فيما جمعوا ودرسوا ما يخالف قواعدهم التي صنعوها و قد اختلف النّحاة في القياس على القليل أو الشاذ فبعضهم يمنع، وبعضهم يجيز ولكن أغلبهم يقول "يحفظ ولا يقاس عليه" فكان للنّحاة أحكام على هذه القراءات، فبعضهم كان لا يتحرج في تخطئة القراء، وبعضهم ينسبها إلى لغة من لغات العرب، وبعضهم يؤولها كي تستقيم مع القاعدة المطردة.

أمّا القرّاء فلهم موقف مخالف، فالقراءة تعنيهم من حيث مطابقتها لشروط الرواية لا من حيث مطابقتها للقياس النّحوي.

وفي حين أن علماء اللّغة المحدثين قد وقفوا من النّحاة مواقف مختلفة فمنهم من أخذ على النّحاة عدم استيعاب قواعدهم للقراءات و إضاعتهم على أنفسهم مئات الشواهد المحتج بها ومنهم من يرى أن القراءات قد أمدت الدرس النحوي بما وسع من أفقه.

المبحث الأوّل: النّحاة والقراءات القرآنية الشاذة:

1- موقف النحاة من القراءات الشاذة:

جعل النّحاة القراءة القرآنية الشاذّة المصدر احتجاجهم، وكشفوا عن وجوهها ووقفوا منها موقف العالم الباحث الذي يتوخى في بناء القاعدة أن تتصف بالعموم لا بالشّمول، فأخضعوها لمقاييسهم النّحوية المستقرات من لغة العرب فما اتفق منها وتلك المقاييس اعتدوا بها وجاهروا في الانتصار لها وما خالفها احتالوا له وأولوه، وأسفروا عن طعن عليه.[1]

وقد شاع مصطلح القراءات الشاذّة في عصر ابن جني وكان يراد ما يخالف القراءات السبعة التي كان قد جمعها ابن مجاهد، وكان أبو علي الفارسي قد وضع كتابا في الاحتجاج لهذه القراءات المجمع عليها، وابن جني ينبه إلى أنّ القول شذوذ القراءة لا يعني ضعفها في الرواية أو في العربية، يقول: "إلّا أنّه خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه".[2]

إنّ من النّحاة المتقدمين كالفراء والأخفش الأوسط والمزني والمبرد والزمخشري من خطأ بعض الاستعمالات اللّغوية التي قرئ بها مخالفة قواعد العربية التي استخرجوها من المطرد من كلام العرب مع أنّ بعضها نقل عن أحد القرّاء السبعة المشهورين: -ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر، عاصم، حمزة، الكسائي- مع أنّ بعضها مواقف للغة من لغات العرب، ومن ثم تردّدت عبارة -الشاذ- في أحكامهم وهم يقصدون بها الاستعمال المخالف للمطرد، ومن ثم انعكس ذلك على القراءة فحكموا عليها بالشذوذ .[3]

يقول السيوطي: كان قوم من النّحاة المتقدمين يعسبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبوهم إلى اللّحن، وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءاتهم بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل علة جوازه في العربية وقد رد

[1]- مكرم عبد العال سالم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ص518.
[2]- عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة، دار الفكر العربي، ط1، 1995، ص 80.
[3]- المرجع نفسه، ص79.

المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإنّ منعه لأكثرون مستدلا به."[1]

وأبو حيان يقول في البحر المحيط في الرد على المازني: "وأمّا قوله إنّ نافعا لم يكن يدري ما العربية، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثيرون من هؤلاء النّحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك".

ويقول في الرد على الزمخشري: "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح –أبي عامر- قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم دياناتهم".

بيد أنّ النّحاة المتقدمين قد كانت لهم مندوحة في هجومهم على بعض القراء وفي تلحينهم بعض قراءاتهم لأنّ تلك القراءات قد تأتي بما لا يقاس عليه، وإن كان فصيحا وموجها في القياس لقلته وليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه.[2]

فإذا كان القرّاء يعتدون بالقراءة مادام النقل صحيحا ففي ذلك اعتداد بالواقع اللّغوي. والنّحاة لا ينكرون القراءة من هذه الجهة بل يمنعون القياس عليها فحسب وفي ذلك اعتداد بالتجانس الذي هو أساس أي عمل تقعيدي.[3]

لقد ارتبطت مواقفهم عموما من هذا الأثر بمواقفهم من سائر المصادر المأثورة وكان احترامهم لها مرهونا بمدى انقيادهما لما أرادوه من قواعد. وتبعا لمنهجهم النحوي ضيقا واتساعا، فكانوا في ذلك على مستويات مختلفة: منهم من يوسع لها كما يوسع لكلام العرب ومنهم من يقف موقفا معتدلا، ومنهم من يغلظ لها القول انطلاقا من منهج لغول صارم.

[1]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعارف النظامية، د ط، د ت، ص17.
[2]- عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص77.
[3]- المرجع نفسه، ص79.

فقد رفض أبو عمرو بعض وجوه هذه القراءات، مثلما رفض بعض شواذ اللّغة، وطعن عيسى بن عمر على بعض وجوهها مثلما طعن على بيت النابغة المعروف وغلط سيبويه قراءة "أطهر"، مثلما غلط العرب في قولهم: "إنّهم أجمعون ذاهبون" وخطأ الفراء بعض القراءات، مثلما خطأ العرب في قولهم: "حلأت الويق، ورثات زوجي، ولبأت في الحج".[1]

واشتد على بعضها المازني وأبو حاتم السجستاني اشتدادهم على سائر المصادر، وطبق عليها المبرد قوله المعروف: "إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك، كثرت زلاتك" بينما أوسع لها الخليل، مثلما كان يوسع للغات العرب ويصحح مقياسه لها وانتصر ابن جني لأغلبها في محتسبه، انطلاقا من إيمانه بأنّ اللّغات المسموعة عن العرب كلّها حجة.[2]

وإذا كان بعضهم أكثر التصاقا بلغة القراءات الشاذة، فإنّ هذا لا يعني انحسار المقياس النّحوي عنهم، فقد طبق الأخفش عليها مقياسا صارما فقبل بعضها ورفض بعضها الآخر وكذا فعل الطبري والزجاج.[3]

احتجاج النّحاة بالقراءات الشاذّة:

إنّ بعض النّحويين المتقدمين يخطئ بعض القراءات المنسوبة إلى السبعة أو إلى غيرهم، ومسوغهم في ذلك مخالفتها للمطرد مما نقلوه عن العرب، ولم يكتف بعضهم بتخطئتها بل لم يجوزوا القراءة بها فقد روي عن المبرد قوله: "لو صليت خلف إمام يقرأ: (وما انتم بمصرخي)[4] أو (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[5] لأخذت نعلي ومضيت.

و بإزاء هذا الموقف الذي يخطئ بعض القراءات ولا يجيز القراءة بها فضلا عن الاحتجاج بها والقياس عليها نجد لبعض النّحاة المتأخّرين يأخذ بها و يحتج .

[1]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص218.
[2]- المبرد أبو العباس، الكامل في اللغة و الأدب، ج2، ص49.
[3]- الصغير محمود ، القراءات الشاذة و توجيهها النحوي، ص519.
[4]- سورة ابراهيم ، الآية 22
[5]- سورة النساء، الآية1.

والمشهور بين النّحاة الاحتجاج بما ورد في القراءات –متواترة أو شاذّة- مخالفا ما ورد عن العرب في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه.[1]

وفي ذلك يقول السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته يحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه".[2]

ويقول البغدادي: "فكلامه -عز اسمه- أفصح كلام وأبلغ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه"[3]

ويفهم من هذا الكلام حقيقتان في غاية الأهمّية في الفكر النّحوي وموقفه من القراءات:

أ- إطباق النّحاة على الاحتجاج بالقراءات متواترها وشاذّها، والشذوذ –هنا- بمصطلح علماء القراءات لا بمصطلح علماء النّحاة، وقد وهم بعضهم في ذلك فقال معقبا على كلام السيوطي السابق: "وليس في وسعي -والمجال ضيق- أن أحاج السيوطي وغيره في وصف بعض القراءات بالشذوذ، وحسبنا الإشارة إلى أنّ الشّذوذ إنّما هو شذوذ عن القواعد الموضوعة بعد استقصاء غير كاف لأوضاع العربية وأحوالها".[4]

فمراد السيوطي أنّن ما شذّ عن علماء القراءات يحتج به -أيضا- مع المتواتر عند علماء العربية، ويؤكد ذلك صنيع ابن جني في احتجاجه للقراءات الشاذّة مبينا أنّها جاءت جميعها على لغات العرب، بل إنّ منها ما جاء على الكثير الشائع الذي يبنى عليه.

فيقول: "لعله -أي شاذ- أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجمع عليه".[5]

---

[1]- ينظر: عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص81-83.

[2]- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص17.

[3]- البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تر: عبد السلام محمد هارون ،ج1، مكتبة النحناحي بالقاهرة، ط4، 1997، ص9.

[4] -ينظر: محمد حمادي، الحديث النبوي الشريف و أثره في الدراسات اللغوية و النحوية، ص125.

[5] -الخطيب محمد ، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص297.

فنظرة النّحويين إلى القراءات الشاذّة غير نظرة القرّاء فما كان منها عندهم -أي النّحويين- جاريا على سنن العربية فاشيا في اللّغة نازعا -كما يقول ابن جني- بالثّقة إلى قرائه محفوظا بالرواية من وراءه وأمامه ما كان كذلك قبل ولم يرد صح الاحتجاج به كالمتواتر.

ب-أنّ الاحتجاج شيء والبناء على المحتج به شيء آخر، فالقراءات متواترها وشاذها -لصحة ثبوتها- يحتج بها في الواردة فيه بعينه أما بناء غيرها عليها فلا يكون إلا إذا اتفقت وضابط النّحاة في بناء قواعدهم على الكثير الشائع، إذ "الضرورة والنادر مما لا حكم لهما ولا يعترض على الكثرة بهما"[1]

فالقراءات مقبولة من حيث أنها مروية، وموصولة السّند بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلّا أنّها إن لم توافق الكثير الشائع لم تكن دليلا للقياس وبهذا أرد خيرة أستاذنا عباس حسن أما القول شذوذ بعض القراءات إذ قال: "فكيف نوفق بين الأمرين، الاجتماع على أنه -أي القرآن- موضوع الحجة، والإشارة إلى أنّه قد يحوي الشاذّ، والشاذ عند الجمهور لا يقاس عليه؟ كيف يتألف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب والمتكلمون بلسانهم؟ لقد جال في نفس شيء كثير، ولم أجد للسؤال جوابا أطمئن إليه من إجاباتهم".[2]

المسائل النّحوية في القراءات الشاذّة:

لقد اشتملت القراءات الشاذّة على مسائل نحوية مطردة، وعلى مسائل ابتدائية انفردت بها، ومسائل غير مطردة، جاءت في بعض الأساليب الأخرى من القراءات المشهورة أو الشعر أو أقوال العرب واشتملت على مسائل شاذّة بعيدة ومسائل خلافية.[3]

أ- المسائل المطردة:

غلب على المسائل النّحوية التي أثارتها القراءات الشاذّة، وأنّها كانت مسائل عامة مطردة في كلام العرب، وذلك كجوانب الجملة الاسمية وشؤون المبتدأ أو الخبر، وأحوال الفعل والفاعل ونائب الفاعل، ومواطن الحذف والإضمار، وتذكير الفعل وتأنيثه، وعمل المصادر والمشتقات

[1]- ينظر الخطيب محمد ، ضوابط الفكر النّحوي، ج1، ص298.
[2]- ينظر عون حسن سيد، اللّغة والنّحو، الاسكندرية، ط1، 1952، ص99.
[3]- الصغير محمود محمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص547.

ومسائل التعدية واللزوم، ومسائل الظرفية والحال والصفة والقطع والإضافة، وأساليب العطف والتوكيد والاستثناء وغير ذلك، كما اشتملت على عدد من الوجوه النّحوية القريبة والبسيطة التي لا تحتاج إلى فضل تأمل.[1]

ب- المسائل التي انفردت بها:

انفردت القراءات الشاذّة بعدد من المسائل النّحوية، وكان بعضها يقوم على السماع وبعضها الآخر يقوم على القيّاس.[2]

- **المسائل السماعية:**

- تعدي الفعل "أتى" بالباء.

- تعدي الفعل "رفع" بالباء.

- تضمين فعل "هوى" معنى "تميل".

- تضمين فعل "علم "معنى "عرف".

- "إيان" لغة في "أبان".

- خروج معنى "كيف الاستفهامية" إلى النفي.

- **المسائل القياسية:**

- زيادة "من" في الحال قياسا على زيادتها في المفعول به.

- مجيء الحال جملة انشائية قياسا على مجيئها في جملة الصفة.

- حذف العائد من الجملة الواقعة حالا قياسا على حذفه من الجملة الواقعة خبرا.

- تسكين لام التعليل قياسا على تسكينها في لام الأمر.

[1]- ينظر المرجع نفسه، ص548.

[2]- المرجع نفسه، ص548.

- إبدال المصدر المؤول من الضمير قياسا على ابدال الاسم المعرفة من مثله.

- إبدال الجملة الفعلية من موضع الجملة الاسمية قياسا على العطف عليه.

- إبدال الاسم المنصوب من موضع الاسم المجرور قياسا على العطف عليه.

- إتباع الصفة موضع الموصوف قياسا على العف فيها.

- عطف ما محله الرفع على الاسم المرفوع قياسا على العكس.

- زيادة الباء في اسم "ليس" قياسا على زيادتها في فاعل "كفى".

- العطف على محل جواب الطلب قياسا على العطف على محل جواب الشرط.

- جواز حذف الألف من "لا" قياسا على حذف ألف "أما".[1]

- **المسائل غير المطردة:**

اشتملت القراءات الشاذّة على بعض المسائل النّحوية في الشائعة في كلام العرب، وقد تبينت لنا ندرتها مراجعة كتب النحو العامة إذ اتضح أن هناك بعض الأمثلة الأخرى التي تشترك معها في الوجه أما المسائل فهي:[2]

1- حذف العائد من الجملة الفعلية الواقعة خبرا:

بين ابن جني أنّ خذفه ضعيف، وذلك في قراءة (أفحُكم الجاهليَة يبغُون) وفي المصحف (أفَحُكم الجَاهليَة يَبغُون)[3] وقاسه على حذفه من جملة الحال والصفة، واستشهد له بقول أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع[4]

واستشهد له البغدادي في الخزانة بقوله تعالى: (وكُلُ وعَد الله الحُسنى).[1]

[1]- المرجع السابق، ص550.
[2]- المرجع نفسه، ص550.
[3]- سورة المائدة، الآية :50.
[4]- ابن جني، المحتسب، ج1، ص211.

2- تأنيث الفعل الذي حصر نائب فاعله جمع التكسير المؤنث بـــ "إلا":

وصف الفراء هذا الوجه في القراءة: (لا ترى إلا مساكنهم) وفي المصحف "يرى" بالقبح وحمله ابن جني على الضرورة، وجعل منه قول ذي الرمة :

يرى النخر والأجرال ما في عروضنا فما بقيت إلا الصدور الجراشع

3- مجيئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة:

جاء اسم كان نكرة في قراءة: (ومكان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية) وفي المصحف: (و مَكَان صَلَاتِهم عِندَ البَيت إلا مُكاء و تَصدية)[2] فحمله النحاس على الشذوذ، وضعفه ابن جني، وجعل منه قول حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل و ماء[3]

- **المسائل الشاذة:**

توحي المسائل النّحوية الشاذّة التي أثارتها بعض القراءات الشاذّة أن هناك صلة ما بين الشذوذ في القراءة والشذوذ النّحوي ولعل هذه الصلة تبدو طبيعية إذا تذكرنا شرط علماء القراءة في موافقة أحد وجوه النّحو، وشرط مكي خاصة الذي ألح على قوة هذا الوجه، وتشذيذ الطبري لعدد من القراءات بسبب عدم استفاضة وجهها وبعدها عن المعروف من كلام العرب أما المسائل فهي[4]:

- استبدال علامة رفع المبتدأ بحركة ما بعده على الاتباع والعكسي.

- تسكين الفتحة الدالة على الألف المحذوفة في الفعل المجزوم.

- تحريك آخر المضارع المنتهي بالياء من دون ناصب.

---

[1]- سورة النساء، الآية

[2]- سورة الأنفال، الآية.

[3]- ينظر: حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، تح: وليد عرفات ، طبعة سلسلة جب التذكارية، د ط، 1971، ص17.

[4]- الصغير محمود محمد، القراءات القرآنية الشاذة وتوجيهها النّحوي، ص552.

- تحريك نون الوقاية بالفتح.

- تذكير الفعل الذي يعود ضمير فاعله على جمع تكسير لمؤنث مجازي

- الجمع بين علامتي التأنيث.

- وضع الفعل موضع المصدر.

- عمل اسم الفاعل لمجموع جمع مذكر سالم مع حذف النون فيه.

- دخول نون الوقاية على اسم الفاعل المجموع العامل عمل فعله.

- إلحاق تاء التأنيث ظرف المكان "ثم".

- لإضافة العددين ثلاثة وخمسة إلى المعدود المفرد –ألف-

- فك العدد المركب وإعادته إلى أصله المعطوف.

- جر الصفة على الجوار.

- الفصل بين المتضايقين بالوقف على المضاف.

- حذف ألف ضمير المؤنثة الغائبة –ها-.

- تحريك لام الجر بالضم اتباعا لحركة المبتدأ.

- فتح لام الجارة الداخلة على "من".

- تحريك لام التعليل الداخلة على المضارع بالفتح.[1]

- تحريك الاسم المجرور للضم على الاتباع العكسي.

- الفصل بين المعطوفين بصلة اسم –إن-.[2]

- تحريك واو العطف بالكسر.

[1]- المرجع نفسه، ص563.

[2]- المرجع السابق، ص552.

- القسم بحرف الجر-الفاء-

- تكرار لام الجارة.

- زيادة الواو في وصف ما تقدم ذكره.

- تحريك لام الأمر بالفتح.

- الجمع بين ياء المتكلم والألف المبدلة منه.

- رفع الفاعل المضارع بعد أداة جازمة.

- دخول الفاء على فعل الأمر المسبوق بـ "أيها".

- **المسائل الخلافية:**

كانت المسائل النّحوية ووجوه القراءات موضع خلاف بين النحاة، وكان بعض هذا الخلاف كبيرا يتصل بالأصول ويثير بعض ما أثاره صاحب كتاب –الإنصاف في مسائل الخلاف- وبعضه جزئيا لا يتجاوز حدود الاجتهاد الشخصي.

1- ذكر أبو حيان أن الكوفيين ضمنوا فعل –نادى- في قراءة: (وأيوب إذ نادى ربه أني مسَني الضُرُ)[1] و في المصحف: "أني" معنى قال: وأن البصريين ذهبوا إلى تقدير فعل – قال- المحذوف.

2- أجاز البصريون وقوع –غير- موقع –إلا- في الاستثناء في قراءة: (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم)[2] و في المصحف: صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ومنعه الكوفيون لأن بعده –لا- ولا تزاد –لا- في الاستثناء عندهم.

3- أجاز عيسى الثقفي والكسائي والفراء نصب "غير" على الاستثناء إذا كانت بمعنى" إلا" في قراءة (ما لَكُم مِن إلَه غَيره)[3] ومنعه البصريون.

[1]- سورة الأنبياء، الآية83.

[2]- سورة الفاتحة، الآية7.

[3]- سورة نوح، الآية:50.

المبحث الثاني: موقف القرّاء و المحدثين من النّحاة.

1- موقف القرّاء من النّحاة:

أمّا القرّاء فلهم مخالف لاتجاهات النّحاة، فهم يتمسكون بالرواية ويثقون بسندها ويؤمنون بقدرتهم على السماع والضبط ولا تعنيهم غالبا القاعدة النّحوية إذا خالفت الرواية فنهج القراء يقوم على أمرين[1]:

- النقل و الرواية.
- الأداء و العرض.

فسند الرواية واتصال هذا السّند حتى يصل رسول الله صلى الله عليه وسلم هم أهم ما علق عليه علماء هذا الفن، ومن ثم وجدنا كتب طبقات القراء تنص على الشيوخ الذين أخذ عنهم القارئ، وطريقة الأخذ، فأبوا عمرو بن العلاء مثلا أخذ القراءة عن ثمانية عشر من أئمة التابعين الذين ترجع قراءتهم إلى أحد عشر من الصحابة الذين كانوا من أقطاب القراءة، والمشتغلين بها من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وليس في القراء السبعة أحد أكثر شيوخا منه ولم يقتصر الأمر-عندهم- على صحّة السّند[2] في قبول القراءة بل اشترطوا كذلك العرض والأداء والعرض على الشيخ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع أصحابه، يقرأ عليهم الوحي ثم يقرئهم ويستمع إليهم يؤدونه لألفاظه لأنّ المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع يقدر عليه[3]، فنقلوا بذلك القرآن "حرفا حرفا لم يهملوا منه حركة ولا سكونا ولا إثباتا ولا حذفا، ولا دخل عليهم في شيء منه شك ولا وهم"[4] وفق منهج في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر مهما يكن حتى منهج علماء الحديث.

هذا واعتماد القراء الرواية أصلا من أصولهم جعلهم لا يهتمون بالقياس الذي هو أساس مهم من أسس المنهج لدى النحويين ومن ثم كان من ضوابط القراءة إنّ: "أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة والأقيس في العربية، بل على الثبت في الأثر

[1]- عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص76.
[2]- ينظر: ابن الجزرين غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، مطبعة السعادة، مصر، د ط، 1394، ص282.
[3]- الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر، ج1، ص68.
[4]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص600.

والأصح في النقل. وإذا ثبتت الرواية لم يردها قياس العربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها".[1]

وهذا الخلاف بين النّحاة و القرّاء كان-في جملته- خلافا بين منهجين: منهج تحكيم العقل بالبحث والتجربة والاستدلال والقياس، وقد كان منهج أغلب النّحاة، ومنهج الرواية والجمع والتعديل وهو منهج القراء.[2]

ومن ثم عظم شأن علوم الرواية والنقل وساد منهجها على علوم القياس والعقل، ولم يكن غريبا بعد ذلك أن نجد النّحاة أنفسهم قد بدأوا ينكرون على أسلافهم ما لحنوه من القراءات.[3]

2- مخالفة القراءة القواعد النّحوية:

إنّ بعض النّحاة قد تجاوزوا الحد إلى رد القراءات المتواترة التي تخالف قواعدهم النحوية، وربما اتهموا القراء بالوهم، والغلط، وقلة المعرفة بالعربية، وجعلوا قواعدهم النّحوية هي الحاكمة على القراءات صحة وضعفا.

إذا إجماع النّحويين لا يكون حجة مع مخالفة القراءة لهم، ولو قدر أنّ القرّاء ليس فيهم نحوي، فإنّهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأنّ القراءة ثبتت متواترة وما نقله النّحويون آحاد والقراء أعدل وأثبت وأضبط لما ينقلوه من النّحويين الذين ربما يكون قائل بيت الشعر مجهولا.

قد تصدى العلماء للردّ على النّحويين في تحكيم أقيستهم في ذلك:[4]

قال ابن الحاجب في شرح المفصل: "والأولى الرد على النحويين فليس قولهم بحجة على الإجماع، ومن القراء جماعة من النّحويين، فلا يكون إجماع النّحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحويّ، فإنّهم ناقلون لهذه اللّغة، وهم مشاركون في نقل اللّغة.

[1]- المصدر السابق، ص10.
[2]- عبد العزيز محمد حسن، القياس في اللغة العربية، ص76.
[3]- الخطيب محمد، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص300.
[4]- عبد الباقي بن عبد الرحمن، قواعد نقد القراءات القرآنية –دراسة نظرية تطبيقية-، تح: ابراهيم بن سعيد، دار الكنوز إشبيليا ، ط1، 2009، ص325.

فلا يكون إجماع النّحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أوليا لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله، ولأنّ القراءة ثبتت عكسه آحاد، ثم لو سام أنه ليس بمتواتر فالقرّاء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى".[1]

وقال فخر الدين الرازي: "أنا شديد العجب من هؤلاء النحويين إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر، ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحة القراءة ورحبه، ولو جعل ورود القراءة دليلا على صحته كان أولى".[2]

وقال أبو حيان: "لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا".

قال ابن الجزري: "والوجهان الصحيحان عن ابن وردان نص عليهما غير واحد، وقرأ الباقون بالكسر، وجه الإشمام أنه أشار إلى الضم تبينها على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة وصل مضمومة حالة الابتداء ووجه الضم أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراء للكسرة اللزمة مجرى العارضة وذلك لغة أزد شنوءة، ومن قرأ بكسرة خالصة على الأصل في الجر بالحروف".[3]

إذ القراءة بالكسر هي الموافقة القاعدة النّحوية، والقراءات بالضم مخالفة لذلك، ولكن القاعدة المتبعة في ذلك: وهي أن القراءة إذا ثبتت بالتواتر عن أئمة القراء المشهورين فإنه لا يجوز ردها ولو كانت لغة قليلة الاستعمال، من أجل مخالفتها قاعدة من قواعد نحوية، لأنّ القراءة هي التي تحكم على اللّغة.[4]

3- موقف المحدثين من النّحاة:

وقف بعض علماء اللّغة المحدثين من الاستشهاد بالقراءات موقف الناقد لصنيع النحاة حيث اتهموا النّحاة بتحكيم قواعدهم في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء ويرون

[1]- محمد عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، دار الحديث، القاهرة، د ط، ص27.
[2]- ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ج9، دار إحياء التراث، بيروت، ص163.
[3]- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص210.
[4]- عبد الباقي بن سراقة، قواعد نقد القراءات القرآنية، ص329.

أن اقيسة النّحاة أوهن من بيت العنكبوت، وأن البصريين منهم تيرعوا فوهوا بعض القراءات تعصبا لمقاييسهم النظرية التي وضعوها دون استقراء واف، وكأنهم لا هذا النقد وعدم دقته نجد أن كثيرا من الباحثين المعاصرين ينفحون فيه ويرجعون له حتى جعلوا الطعن في القرآن منهج النّحاة الغالب عليهم.[1]

فشيخنا عضيمة -رحمه الله- مع أنّه أثبت حديث البخاري في نقد أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنهما- قراءة "كذبوا" بالتخفيف وردها كما أثبت نماذج أخرى لبعض الصحابة الكرام في رد قراءات صحيحة، مع ذلك نراه يقول في تلحين القراء "هذه الحملة الأئمة استفتح بابها وحمل لواءها نحّاة البصرة المتقدمون ثم تابعهم غيرهم من اللّغويين والمفسّرين ومصنفي القراءات".[2]

ويشتد الأمر فنجد من يؤلف في "الدفاع عن القرآن ضد النحويين و المستشرقين" وهذا العنوان مع ما فيه من تهجم على النّحاة بعد أن لزموا مع المستشرقين في قرن فيه أيضا هدم لتاريخ كامل للنّحاة كان همهم فيه: "أن يدرسوا النص القرآني ويستنطقوه ويستنبطوا قواعده، وكان منهم القرّاء والحفّاظ فهم لا يقلون غيره على النصّ القرآني من أي منافح غيور، ولعل غيرتهم وحرصهم تنزه القرآن عن ذلك، وجلّ النّحاة أن ينزلوا إلى هذا الدرك ولكنها وحسب تعبير العلامة محمود شاكر شهوة القول وهي ليست حسنة بل قبيحة".[3]

ومن علماء اللّغة المحدثين من وقف موقفا معتدلا حيث قرر أن القراءات قد أمدت الدرس النحوي بما وسع من أفقه، وأغناه على مر العصور فهي مصدر من مصادر الدرس النّحوي عند البصريين والكوفيين.

ومنهم من يرى أنها من أهم العلوم الإسلامية لأنها أوثقها اتصالا بالنّص القرآني.

وهي التي أصلت منهج النقل اللّغوي عند العرب بما أصلت من الاعتماد على الرواية.

---

[1]- الأفغاني السعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب المطبوعات الجامعية، د ط، 1994، ص32.

[2]- الخطيب محمد، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص294.

[3]- ينظر: محمد الخطيب، المرجع نفسه، ص295.

ومع تقديرنا لجهود بعض علماء اللّغة المحدثين إلا أن اتهامهم للقدماء يظهر فيه شيء من التنكر لصنيعهم ومن ذلك قولهم "نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن إلّا أنّ النّحاة سرعان ما عزفوا عنها ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة".[1]

ومن علماء اللّغة المحدثين من رأى القراءات تمثل منهجا في النقل لا يصل إلى وثاقته علم آخر، وأنها مرآة صادقة تعكس الواقع اللّغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، ومنهم من يرى أن علم القراءات من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى إلا أنّ رواياتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصّرفية و النّحوية و اللّغوية بعامة في مختلف اللهجات بل إنّ من الممكن القول بأنّ القراءات الشاذّة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللّغوية والتي تصلح أساسا للدراسة الحديثة.

ويرى محمد عيد أنّ النّحاة صرفوا أنفسهم قصدا عن الاستشهاد بالقرآن والحديث مع علمهم بوجود هذه الثروة الموثقة من النصوص إلاّ أنّهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منها.[2]

ويضيف محمد عيد أن النّحاة سلكوا مسلكا مضادا لما كان ينبغي فذهبوا يوثقون نصوص القرآن والحديث بما هو أقل منها توثيقا فيما أطلق عليه كلام العرب ويرى أن: تدخل العامل الديني في موقف النّحاة من نصوص القرآن والسنة آمر جانب التوفيق من وجهة النظر الحديثة باعتباره عام لا دخي لا لم يكن من المفيد اعتباره في دراسة اللّغة، وكان من واجب النّحاة أن يوجهوا جهودهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكد من توثيق القراءات والأحاديث بدلا من الرهبة الدينية التي حرمتهم وحرمتنا معهم من الاعتماد على نصوص موثقة هي القرآن والسنة، ويرى أنه من المفيد الآن أن نعيد تصحيح ما سنه لنا الأقدمون في هذا الموضوع من سنة غير حسنة، وأن ننحى عن أذهاننا الرهبة الدينية أما نصوص القرآن والسنة باعتبارها رهبة مفتعلة لم يكن لها ما يسوغها في دراسة لغوية لنصوص القرآن والحديث.[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص296.

[2]- شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، د ط، 1966، ص8.

[3]- ينظر: المرجع السابق، ص9.

الخاتمة

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث العلمي الذي سعينا فيه إلى تبيان حقيقة الصراع القائم بين النّحاة والقرّاء، وصلنا بعونه –تعالى- إلى النتائج التالية.

- القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتوترة وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة.
- إنّ النّحو قد ارتبط بالقرآن منذ نشأته ارتباطا وثيقا فقد وقف النّحاة من القراءات الشاذّة موقفا نحويا التزموا فيه بالمقياس النّحوي، وما اتفق مع قواعدهم اعتدوا به وجاهروا في الانتصار له وما خالفها احتالوا له النّحاة واللّغويين بتبيين أن القراءات متواترها وشاذّها كانت حجة عند أغلبهم.
- أنّ أئمة القرّاء أمناء فيما نقلوه من القراءات المتواترة سواء أكانت لغة نادرة قليلة الاستعمال أو كانت موافقة لأفصح اللّغات أو أقيستها أو أشهرها أو أفشاها، فقد وضعوا ضوابط ميزوا بها القراءة المقبولة من المردودة وهي السند المتواتر وأن يكون للقراءة وجه شائع في العربية وأن تكون موافقة لخط المصحف.
- أنّ انفراد القارئ وشذوذه بالرواية لا يعني ضعفه لأنه قد يكون ثقة فيكون بذلك سببا من أسباب ضعف الرواية كغلط أو وهم أو سهو يقع منه أو عدم ضبطه الرواية، فتكون القراءة بذلك شاذة أو ضعيفة.
- جعل النّحاة القواعد النّحوية هي الحاكمة على القراءات وهو أمر غير لائق بلغة نزل بها الوحي، ومسموعة من أفصح من نطق بها وهو النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا ينبغي أن يحتج للقراءات المتواترة باللّغة وشواهدها وإنّما يحتج للّغة بالقراءات المتواترة التي قرأ بها سلف الأمة متلقاه من نبيها.
- إنّ أهداف العلماء في توجيه القراءات يكمن في أمرين:
- الدفاع عن كتاب الله عز وجل.
- توضيح الوجوه اللّغوية الأصلية للقراءات، وبهذا فإن منهج سليم هو تصحيح اللغة بالقراءة، لا تصحيح القراءة باللّغة.
- استنباط النّحاة المسائل النّحوية التي أثارتها القراءات الشاذّة حتى القرن الرابع.

- الكشف عن الفائدة التي جنتها القاعدة النّحوية من القراءات الشاذّة وبيان مدى إسهام هذه القراءات في خدمة جوانب النّحو.
- إنّ معظم المسائل النّحوية التي أثارها موجهو القراءات الشاذّة كانت مطردة وقليل منها شاذّ نادر.
- مخالفة بعض القراءات القواعد النّحوية ودفاع القرّاء عنها بإثباتها رغم إتهام النّحاة لهم بالوهم والغلط وقلة المعرفة بالعربية.

المصادر والمراجع

1- المصادر:

- القرآن الكريم

- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، بيروت، د ط، د ت.

- ابن جني أبو الفتح، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، لجنة إحياء التراث، د ط، 1994.

- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط4، 1999.

- إبن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مجي الدين عبد المجيد، مطبعة المدني، القاهرة، د ط، د ت.

- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1956.

- الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروكة مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

- الأندلسي، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ط2، 1987.

- الأفغاني، في أصول النّحو، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، د ط، 1994.

- الأصفهاني، الأغاني، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1957.

- البخاري محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار الطوق، ط1، 1422ه.

- البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

- الدمياطي أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تح: أنس مهرة، دار المكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998.

- الزمخشري فخر خوازم محمود، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، د ط، د ت.

- الزركشي بدر الدين بن محمد، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو فضل، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، د ت.

- المبرد أبو عباس، الكامل في اللّغة و الأدب، تح: محمد أبو الفضل، نهضة مصر.

- النيسابوري، صحيح مسلم، تح: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1.

- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة، القاهرة، ط2، 1988.

- السيوطي أبو فضل، الاقتراح في علم أصول النّحو، دار المعارف النظامية، ط1، 1310.

- عمر أحمد مختار، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988.

- الفراء أبو زكريا، معاني القرآن و اعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983.

- خالويه أبو عبد الله، الحجة في القراءات السبع، تح: مكرم عبد العل، دار الشرق، بيروت، 1971.

- الخطيب محمد، ضوابط الفكر النّحوي، دار البصائر، القاهرة، د ط.

- آل اسماعيل، علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، مكتبة التوبة، الرياض، ط1، 2000.

- الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، د ط، 1980.

- الطنطاوي محمد، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، ط2، 1999.

- مكرم عبد العال، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النّحوية، مؤسسة علي الجراح، الصباح، د ط.

- عبادة محمد ابراهيم، النّحو العربي، أسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللّغوي الحديث، مكتبة الأدب، القاهرة، ط1، 2009.

- الصغير محمد محمود، القراءات الشاذّة وتوجيهها النّحوي، دار الفكر العربي، ط1، 1995.

الفهرس

- **إهداء**
- **شكر**
- **مقدمة**
- **المدخل:**
- تعريف النّحو.....ص 09
- نشأة النّحو.....ص 11
- تعريف القراءات.....ص 11
- نشأة القراءات.....ص 13
- مصدر القراءات.....ص 15
- **الفصل الأول: موقف النّحاة و القرّاء من القراءات القرآنية المتواترة**
- النّحاة و القراءات القرآنية.....ص 18
- أسباب تلحين النّحويين للقراءات.....ص 22
- وضع النّحاة القواعد النّحوية.....ص 23
- أركان القراءات الصحيحة.....ص 30
- وجوه الاختلاف في القراءات..... ص 33
- **الفصل الثاني: موقف النّحاة من القراءات.**
- موقف النّحاة من القراءات.....ص 38
- المسائل النّحوية في القراءات الشاذّة.....ص 42
- موقف المحدثين من النّحاة.....ص 48
- **خاتمة** .....ص 54
- **قائمة المصادر والمراجع**.....ص 58
- **فهرس**.....ص 61

ملخص المذكرة :

تعد القراءات القرآ نية من أخصب الحقول الدراسات اللغوية مما اشتملت عليه من ظواهر بالغة التنوع والتعقيد . لا يسع المشتغل بالعربية إلا أن يلم بها ويتعرف على أسرارها فقد توالت التصانيف في علوم القرءان وخاصة في مجال العلوم القرءانية الشاذة والمتواترة وذلك منذ بداية عصر التدوين إلا هذا العصر الحديث .

واهتم علماء القراءات والنحو بدراسة مكثفة بالقراءات وأنواعها ,فظهر كتاب سبويه الذي اشتمل على بعض القراءات مما أوقع الفريقين النحاة والقراء في صراع حول بعض القراءات التي خالفت بعض قواعد النحاة ومن هنا نطرح الإشكال التالي ما موقف النحاة والقراء من القراءات الشاذة المتواترة؟ وكيف تعاملوا معها؟.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي في دراسة تاريخ النحو والقراءات القرءانية ونشأتها ,والمنهج التحليلي الوصفي في دراسة طبيعة الاختلاف بين النحاة والقراء

وجاءت خطة البحث كما يلي :

مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان موقف النحاة والقراء من القراءات القرءانية المتواترة كما اشتمل هذا الفصل على مبحثين بعنوان النحاة والقراءات القرءانية المتواترة والمبحث الثاني بعنوان أركان القراءة الصحيحة,أما الفصل الثاني فجاء بعنوان موقف النحاة من القراءات الشاذة وانطوى تحته مبحثين الأول كان بعنوان النحاة والقراءات الشاذة والثاني موقف النحاة والمحدثين من القراءات .

وتوصلنا في هذه الرسالة إلى عدة نتائج أهمها:

إن القراءات قد اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية خمسة مظاهر:

ـ قراءات تولدت عنها قواعد نحوية

ـ قراءات ردت بها قواعد نحوية

ـ قراءات ترتبت عنها وجوه إعرابية في الآية الواحدة

ـ قراءات تولدت عنها طرائف نحوية

لا ينبغي في أن يحتج للقراءات المتوترة باللغة وشواهدها ,وإنما يحتج للغة بالقراءات المتواترة.

كلمات مفتاحية

النحو، القراءات القرآنية، الشاذ والمطرد.